

## النظام السلطوي: عملية تحيين لأنموذج من الرقابة الاجتماعية

### الدولة الاستبدادية ليست آلة كاملة



هذا نص المحاضرة التي ألقاها الأمير مولاي هشام في مارس الماضي بمجلس العلاقات الدولية بمونتريال والتي يحاول فيها تشريح النظام السلطوي في عالمنا وعوائق نهوض قوى التغيير

**بقلم الأمير مولاي هشام بن عبد الله العلوي**

تعرضت البلدان العربية بالشرق الأوسط منذ حرب الخليج الأولى ( 1990-1991) لمجموعة من الرجات المتتالية لو كانت وقعت في مناطق أخرى لترتب عنها خلخلة أسس العديد من الأنظمة الحاكمة. ومع ذلك، ورغم التحديات السياسية والاقتصادية والأيدولوجية الضخمة التي واجهتها الأنظمة الحاكمة ببلدان الشرق الأوسط منذ ما يقارب العشرين سنة، فإنها تمكنت من المحافظة على بقائها معتمدة بنيات سياسية عتيقة لم تفلح لا الحرب العالمية الثانية ولا عمليات الاستقلال في القضاء عليها. كما أن القوى الممكنة التي من المفروض أن تضطلع بالتغيير الذي طالما داعب مخيلة الجميع لم تفلح في إقامة معارضة بناءة فاعلة، مما جعل تلك الأنظمة الحاكمة التي كانت تبدو كما لو أنها على وشك فقدان كل مصداقية لها، تسعى إلى تلميع صورتها موهمة أنها بصدد فتح صفحات جديدة من تاريخها، وفي الوقت نفسه ظلت متشبثة بالسلطة.

و لننتذكر هنا شعور التفاؤل العارم الذي تولد عن انهيار جدار برلين في نونبر 1989، وعن حرب الخليج الأولى (يناير-مارس 1991)، حيث تم طرد صدام حسين من الكويت، مما جعل الجميع يؤمن بإمكانية ظهور نظام عالمي جديد، يتم فيه احترام قواعد القانون الدولي، وتطبق فيه في كل مكان من العالم، بما في ذلك فلسطين، القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وفي سياقها أيضا ستهب على العالم العربي رياح الديمقراطية، وتصبح معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان واحدة موحدة في العالم كله، وتشجع الأنظمة الاستبدادية على ديمقراطية نفسها بعيدا عن أي إكراه.

وفي المستوى الاقتصادي، ستؤدي عمليات «التقويم الهيكلي» (بما فيها عمليات الخصخصة وتقليص المساعدات التي تقدمها الدولة)، والاتفاقيات التجارية للتبادل الحر، والإغراءات المقدمة من أجل تشجيع الاستثمار والمبادرة الحرة، إلى بروز طبقات متوسطة جديدة. وستعمل هذه القوى الاقتصادية والاجتماعية بيدا بيد مع قوى وطنية ودولية أخرى على الدفع بالمنطقة على طريق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وعلى غرار ما وقع بأمريكا اللاتينية وأوروبا الجنوبية في بلدان مثل اسبانيا واليونان وإيطاليا، ستضطلع مجموعة من النخب المبادرة الخلاقة بدور مولدي التحولات السياسية ومحركيها. هكذا سيغدو بإمكان الشرق الأوسط أن ينخرط في معمعان ما كان ينظر إليه حينها كحركة تقدم كوني عالمي.

وبعد عقدين من الزمن، يمكن القول إن حصيلة هذا الزخم من الأمانى والتطلعات في مختلف المجالات (السياسية والاقتصادية والإيديولوجية والعلاقات الدولية) تخلف في النفس الحسرة والأسى. فعلى المستوى السياسي، تتوزع منطقتنا ثلاثة أنواع من الأنظمة: الأنظمة المغلقة (لبيبا، سورية، الخ.)، حيث لا وجود للتعددية ولو شكليا؛ والأنظمة الهجينة (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، السودان، اليمن) حيث يتعايش النظام الاستبدادي مع بعض أشكال التعددية؛ وأخيرا الأنظمة المفتوحة ويمثلها حاليا نظام وحيد وهو السائد بموريتانيا التي عرفت نظاما حقيقيا لتداول السلطة.

وعلى المستوى الاقتصادي، تمكنت السياسات الليبرالية الجديدة من تنشيط النمو، ولكنها لم تجعل من بلداننا عناصر دينامية فعالة في الاقتصاد العالمي، وهي بالتأكيد لم تخفف من البؤس وضروب الظلم الاجتماعي التي تتخر كيان المنطقة. صحيح أن خزائن البلدان المنتجة للبتروول أصبحت مليئة باحتياطي العملات، ولكن ذلك مرده فقط إلى الارتفاع الصاروخي لأسعار البتروول، ولا يعكس بتاتا أي تطوير وتجديد هيكلية. وبفضل بعض الوسائل من قبيل صناديق السيادة، فإن بعض هذه البلدان يستطيع استعراض قوته المالية عن طريق اقتناء أجزاء من البلدان الصناعية التي تشهد أزمة ما، مما يمكنها من تنويع مصادر مداخيلها. ولكن ذلك أيضا ليس سوى نتيجة اختلالات تعرفها بلدان الشمال، وليس علامة على تحول ناجح للبنى الاقتصادية بمنطقتنا. أما البلدان العربية الكبرى الأخرى، فإنها ما زالت تواجه مشاكل خطيرة ناجمة أساسا عن النسبة المرتفعة من الشباب المتخبط في الفقر والبؤس، ولم تنجح مصر، أكبر هذه البلدان من حيث عدد السكان في التخلص من وضعية البلد المتعیش من المساعدات الخارجية كمصدر استراتيجي للدخل. وفيما يخص الطبقات الوسطى، فإنها تظل تابعة لتدفق مداخيل البتروول وعلى وجه العموم لعلاقات المحسوبية الاجتماعية التي لم يتم استئصالها. هكذا يتمكن النظام الاستبدادي الجمهوري والملكي على وجه سواء من المحافظة على بقائه كاشفا عن قدرة هائلة على التكيف. فرجال الأعمال الأغنياء يظلون مدينين للدولة بالعقود التي يحصلون عليها، وأيضا بقدرتهم على التأثير في السوق عبر شبكات تتيحها لهم علاقتهم بالدولة، أما رجال الأعمال المتوسطون بل وحتى الباعة المتجولون، فإن عليهم أن يظلوا خاضعين للتوجيهات الوزارية والقواعد المتحجرة وقانون الرشوة. وحتى المهن الحرة والفكرية تظل مرتبهة لمؤسسات الدولة، وتتعرض لأقسى العقوبات إن هي تجاوزت الحدود المرسومة.

ولا مرأ أن مصطلح « الفئات الوسطى » يظل مصطلحا مرنا وقد يصدق على فئات اجتماعية واسعة من رجال الأعمال والمدرسين والممرضين والتجار والفنانين والموظفين. وبعضهم ينحدر من أسر لها حضور بارز محليا أو وطنيا؛ وبعضهم الآخر يضم أشخاصا هم من بين أفراد عائلاتهم أول من تمكن من الارتقاء الاجتماعي النسبي ليتجاوز طور الكفاف ويتخلص من الأمية، والكثيرون من بين هؤلاء لن يسلم من العودة من جديد إلى حال الفقر عند أول أزمة. وقد تمكن بعض الضباط الساميين في الجيش من شق طريقهم ليصبحوا منتمين إلى فئة البورجوازية الجديدة، بفضل استثماراتهم الضخمة في الاقتصاد الوطني. وهم يشكلون إلى جانب الموظفين الساميين والبيروقراطيين الذين استغلوا مناصبهم لمراكمة الثروات قطاعا من « الفئات الوسطى » التي تقف في وجه كل تغيير.

وتوجد أيضا فئة وسطى « معولمة » تضم فئتين: فئة المهنيين ورجال الأعمال بالخارج الذين يقدمون إلى عائلاتهم التي ظلت بالمغرب مساعدات لا تسمح لها سوى باقتناء دكان أو ممارسة تجارة بسيطة أخرى؛ وفئات اجتماعية تجد أن الأفاق مسدودة أمامها داخليا، فيصبح أملها الوحيد في تغيير وضعيتها الاقتصادية كامنا هناك في الخارج، رغم أن هذا الخارج يظل بعيد المنال.

ويبقى أن هذين النوعين من الهجرة هما علامة على نفس الخلل، فالدولة أصبحت تتخلى تدريجيا عن دورها المتمثل في توفير مناصب الشغل وتأمين الحماية الاجتماعية، ومن هنا نبع فقدان الفرد الشعور أن ثمة ارتباطا بين مصيره الفردي ومشروع ما يتقاسمه الجميع.

علاوة على ما سبق، فإن مختلف هذه « الفئات الوسطى » لا تشكل سوى جزء ضئيل من ساكنة البلد حيث تعيش الأغلبية الساحقة على عتبة الكفاف، وحيث ينعدم التعليم العمومي أو يكاد. وينتمي أولئك الذين يدعون إلى الليبرالية الاقتصادية الديمقراطية إلى هذه « الفئات الوسطى » المتنافرة إلى أقصى الحدود من طلبية وأصحاب مهن حرة ورجال أعمال متوسطين ومحامين ورجال قانون ومنتمين إلى فئات اجتماعية مهمشة (النساء، العرقيات الأقلية، فئات جهوية مخصوصة، أقليات

لغوية). ولكن كيف السبيل إلى التوفيق بين مطالب هؤلاء والمطالب المباشرة والمادية للفئات الأكثر تضررا التي تعيش في المدن والقرى؟

تتفق كلمة كل هذه الفئات في المستوى الإيديولوجي على المطالبة بـ « الديمقراطية »، ولكنهم يختلفون حول هذه القضية المهمة أو تلك باختلاف المناطق. ومنذ بداية التسعينيات لم تسمح الأشكال التي اتخذتها الليبرالية الاقتصادية والسياسية بتنامي وتقدم الأفكار التقدمية والعلمانية في أوساط الفئات الوسطى والشعبية. ونتيجة ذلك أن الإسلامية بمختلف تياراتها برزت كأفضل من يعبر عن متطلبات التغيير وأشكال الاحتجاج، حتى ضمن فئات تنتمي تاريخيا إلى اليسار وتؤمن بالعلمانية كما هو شأن الطلبة .

وإذا كانت أصوات العلمانيين والإسلاميين تلتقي في سمفونية كبرى تدعو إلى الديمقراطية، فإن الفريق الأول يتغنى بنظام سياسي قائم على دولة الحق والمبادئ السياسية المعترف بها دوليا؛ بينما الفريق الثاني يمتدح أسس نظام سياسي ينبنى على مجموعة من المبادئ الفرانية. ويسعى الفريق الأول إلى تأسيس السيادة على الإرادة الشعبية المنحدرة بحدود القانون، بينما يذهب الفريق الثاني إلى إقامتها على أساس النظام العقدي، وإن كنا نلاحظ نوعا من المرونة في موقف الإخوان المسلمين بمصر أو لدى حزب العدالة والتنمية بالمغرب في ما يخص مسألة الديمقراطية وسيادة الشعب؛ ولكن لنتذكر أن عمر الإيديولوجيات طويل طويل...

محمل القول إن « الإصلاحات » المطبقة في منطقتنا منذ خمس عشرة أو عشرين سنة لم تفض بنا تحت ضغط الغرب إلى السبيل الذي ينطلق حتما من الليبرالية الاقتصادية إلى الديمقراطية مروراً بالتحديث والعلمنة، بل على العكس من ذلك قدمت الدليل الملموس على انعدام أي رابط آلي بين مختلف تلك المراحل.

كيف السبيل إلى تفسير الجاذبية الخاصة المفارقة ظاهريا التي يمارسها التيار الإسلامي المعاصر على العديد من حملة الشهادات؟ يرجع ذلك من جانب أول إلى قدرته على الجمع بين موضوعتين وهما الاعتزاز الثقافي والهوية الدينية. وقد ظلت الأنظمة السياسية دحبا طويلا من الزمن تكتفي بوضع السلطة الثقافية بين أيدي رجال دين محافظين يعتقد أنهم الأقدر على «التحكم في المجتمع». وبعد النكسات التي أصابت القومية العربية وخاصة بعد هزيمة 1967 وتعامل بعض الأنظمة العربية الكبرى مع إسرائيل وأخيرا غزو العراق وتفكيكه، استغل الدينون النعمة المنصبة على الأنظمة العربية لينصبوا أنفسهم حماة وروادا للثقافة العربية، مما نجم عنه خليط إيديولوجي ما حق وبالغ الخطورة. ولا مراء أن اللغة العربية تتوفر على تراث ضخم من الانتاجات الغنية والمتنوعة؛ غير أن العرب المتعلمين ومتعددي اللغات أصبحوا اليوم أمام قلة الترجمات الجيدة ينجزون جزءا هاما من أعمالهم بالفرنسية أو الإنجليزية، ليصبحوا علمانيين يتعاملهم بهاتين اللغتين. أما الشباب، فإنهم يلتقطون ما يمكنهم التقاطه من زخم الثقافات العالمية، ليخلقوا في الشارع وعلى شبكة الانترنت لغة عامية هي خليط من هذا وذاك. وهم عندما يحملون من موقع يوتوب يصبحون علمانيين. وبالموازاة مع ذلك، يمارس المتحمسون الدينون ضغوطا كبرى لمحاربة «تدنيس» اللغة العربية. والمفارقة أن هذه الضغوط تؤدي إلى إضعاف وضع اللغة العربية في العالم، فهي تعمق الهوة بين الثقافة العربية والثقافات المتوقدة حياة في الغرب والشرق، مما يرسخ الشعور بوجود ضعف نسبي للمعرفة العربية. والحال أننا في أمس الحاجة إلى أن يستعمل علماؤنا ومتقوننا وفنانونا بل وعامتنا أشكالا «مدنسة» مستثمرين ما تزخر به اللغة العربية من غنى وثراء.

وتعد هذه الهجنة عامل إضعاف في المستوى الديني أيضا. فمن جانب أول، يكتسب الإسلام جاذبيته الخاصة من موقعه كأخر ديانة سماوية تقدم رؤية موجهة نحو الخلاص، وتتضمن عناصر من إيديولوجيات علمانية من اليمين واليسار. وهي ديانة غير فردانية، ترفض النزعة الاستهلاكية وتمتد عميقا في حياة الجماعة. ولكنها في المستوى الاجتماعي، قد تكون حسب التأويل الذي يعطى لها محافظة جدا، ترانينية إلى حد التشدد، ومتشبثة بالنظام والتقاليد، رغم أنه من المفروض أن تكون موجهة إلى الجميع. وتبعا لذلك، فإن أية محاولة لإعطاء الأولوية للارتباط بين الإسلام وثقافة معينة (وخاصة العربية) على غيره من الارتباطات، قد تفضي إلى تحويل الإسلام إلى نوع من الثقافة المغلقة الضيقة، مما يمنعه من الاتجاه نحو الكونية. وبالإمكان استشفاف بعض علامات هذا التوجه الضيق في تهجمات «القاعدة» على «الفرس» أو العلماء على «الأترك».

إن الكثير من الأنظمة تقيم شرعيتها على قصص قومية كبرى شبه أسطورية، وفيها تقدم نفسها في صورة المحرر

وحامي الأمة في مواجهة الهيمنة الخارجية، وأحيانا أيضا في صورة حامي الملة والدين. وهذه القصص هي غالبا قصص حقيقية، فالعديد من الأحزاب والأسر الحاكمة اضطلعت فعلا بدور بطولي في الحصول على الاستقلال الوطني والمحافظة عليه. بيد أن هذه الأساطير « الموحدة » التي تجد صدى كبيرا لها في وسائل الإعلام التي تروج لها باستمرار، خلقت تماهيا زائفا بين النظام الحاكم والمجتمع، وذلك غالبا بدعم قوي من بعض المثقفين الذين يسعون إلى درء الشقاق والتشجيع على الانصياع.

والملاحظ أن ثمة دائما عنصرا غائبا في تلك القصص الكبرى، كالأقباط بمصر، والبربر بالمغرب والجزائر، والشيعية والأكراد ببلدان أخرى. وتظل التوترات الاجتماعية راسبة تحت السطح تعبيرا عن رفض هذا النزوع إلى التجانس، كما أن القادة يشعرون بالخوف من شعوبهم، وترتعد فرائضهم لمجرد الحديث عن انفتاح سياسي حقيقي. وبعض أشكال الاستبدادية تتخذ طابعا شعبويا، وبعضها يذهب حد تقديس الشعب، ولكن تحت هذه المظاهر الأبوية تحترق الحكومات والنخب الشعب بذريعة أنه مدين لها بالاستقلال والمكتسبات التي تنعم بها الأمة.

وفي السنوات العشر الأخيرة، فقدت هذه الإيديولوجيات الموحدة قدرتها السحرية على العقول. وأصبح على الدولة الاستبدادية أن تواجه كما هائلا من المجموعات الجديدة، وكل له أسباب خاصة تدعوه إلى الاحتجاج، ولا سبيل إلى تكميم أفواهها أو شراء ذممها. وفي الآن نفسه، تنعدم الثقة بين هذه المجموعات. فكل رؤيته الخاصة، فالعمال المناضلون ليس لهم نفس التصور عن التغييرات الأنية المستعجلة الذي يحمله مثل الفلاحين الفقراء المحافظون بطبعهم. وأرباب المصانع المحليون قد لا يتفقون مع ما يطرحه من مشاريع رجال الأعمال والأطر المرتبطة بمنظمات مالية دولية. وينضاف أخيرا إلى كل هذه القطاعات والتنافرات الخوف من الإسلامية الاستنصالية، وهو شعور نصادفه أيضا في أوساط بعض الإسلاميين أنفسهم. وقد اكتسبت الأنظمة الاستبدادية القدرة على توجيه هذه الانقسامات لصالحها. فالدولة لم تعد تطرح نفسها كمدافع وحيد عن حقها الأوحد في ممارسة سلطتها على شعوب غير مؤهلة، بل إنها بالأحرى أصبحت تقدم نفسها كحام للمعارضين « المعتدلين » في مواجهة إخوانهم الأعداء من « المتطرفين»، ويمكن التمثيل لهذه التناقضات بما وقع في مصر. لقد عمدت الحكومة المصرية في إطار برنامجها الليبرالي الجديد إلى التراجع عن الإصلاح الزراعي الذي أقره جمال عبد الناصر، وسلبت الأراضي من ملاكها الحاليين، وهم في الأصل فلاحون صغار، وأرجعتها للملاكين الكبار. وكان من المفروض أن يطبق هذا الإصلاح تدريجيا، لتمكين الفلاحين من التكيف مع الوضعية الانتقالية، ولكن الملاكين قدموا الرشوة لرجال الشرطة كي يطردوهم حالا. وتحرك الفلاحون ضد عمليات الطرد، وكان يعتقد أن الإسلاميين سيساندونهم في حركتهم الاحتجاجية، غير أن هؤلاء فضلوا الحياد، دعما منهم لسياسة حسني مبارك، ولإيمانهم أن الإصلاح الناصري ذو توجه شيوعي، وهكذا تم إقبار الأمل في انطلاق حركة احتجاجية حقيقية في المهدي.

إن سيناريو « المواجهة بين المعتدلين والمتطرفين » يسمح للأنظمة الحاكمة بمرونة تكتيكية أكبر، إذ لم تعد الحاجة قائمة لتزييف الانتخابات في واضحة النهار، كما يمكن القبول بمشاركة أكبر للأحزاب المعارضة، ويمكن للحزب الحاكم أن يسمح بالأمر بما يحصل سوى على 70 في المائة من الأصوات بل فقط 60 في المائة عوض 90 في المائة كما كان عليه الأمر في السابق. وأصبح بالإمكان أن ترتفع بعض الأصوات في الصحافة، وخاصة المكتوبة، حيث غدت الضغوط أضعف من الماضي، ولكن الخطوط الحمراء ظلت كما كانت عليه. ولم تعد الحاجة قائمة للزج بالأعداد الغفيرة من الناس في السجون، ولا اعتقالهم لمدد طويلة، باستثناء المتطرفين بطبيعة الحال. ولم تعد الدولة تتردد في استعمال كل الوسائل المتاحة، فهي تخلق وسائل إعلامها، ومنظماتها غير الحكومية، ومجتمعها المدني المزعوم. يتعلق الأمر بعملية إخراج محكمة، وبمقلنة للنظام السياسي. لم تتغير الأنظمة الحاكمة إذن بفعل الديمقراطية، ولكنها تزينت بملاحقاتها، مما يسمح لنا بأن نسميها على سبيل السخرية النظام الاستبدادي 2.0.

وقد اثرت العديد من العوامل الجيوسياسية في هذه التطورات، فالانخراط الكبير لمنطقتنا في السياسة العالمية يعود إلى الاتفاق الذي وقع بين الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت والملك السعودي عبد العزيز بن سعود سنة 1945 حول التزويد بالبترول. وبعدها تم قبول كل من مصر والأردن بحل ينص على إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، وحصل أيضا التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان عربية مختلفة ومنها سورية لإرجاع السيادة للكويت سنة 1991، ولا ننسى أخيرا ضروب التشجيع التي تلقته الدول العربية لتحرير حياتها السياسية وتطبيق الوصفات الليبرالية الجديدة على اقتصادياتها. ولكن ابتداء من سنة 2001، اختارت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في الاتفاق الموقع مع منطقتنا، فلم تعد الأولوية

تعطى للاستقرار، ولكن لإقامة الديمقراطية وإن بالقوة عند الحاجة. وفي البدء استشعرت العديد من الأنظمة العربية الحاكمة الخوف من هذا التغيير، ولكن الرأي العام العربي لم تنطل عليه الحيلة، فقد تظن إلى أن هذا الحماس الفياض لم يكن سوى قناع يخفي برنامجا كاملا من التدخلات خدمة لمصلحة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لا غير. وسرعان ما تعلمت الأنظمة الحاكمة كيفية قراءة التصريحات المتناقضة الصادرة عن الغرب، لتطمئن على مصيرها، إذ يكفيها أن تتصنع الديمقراطية مزينة بها واجهتها، شرط أن تنخرط دون شرط أو قيد في « الحرب ضد الإرهاب »، وألا تبالغ في معارضة الهيمنة الأمريكية أو مصالح إسرائيل. ومارست الأنظمة لغة مزدوجة، مؤكدة من جانب لشعوبها أنها ضد الغزو الأجنبي، وفي نفس الوقت عملت على مساعدة واشنطن على اعتقال الإسلاميين، وتعذيب المتهمين المختطفين خارج القانون، وكبح كل مقاومة للإرادة الأمريكية « لإعادة صياغة » المنطقة.

وأفضى تدويل المعركة عن طريق الدولة الأمنية المراقبة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والنضالية الجهادية التي تقودها « القاعدة » إلى تبخيس النشاط السياسي المحلي قيمته، وابتعاد الفاعلين الميدانيين عن الفعل والمبادرة. وعلى غرار العولمة التي تقوض أسس السلطة الاقتصادية للدولة وتضطر المواطنين إلى الهجرة إلى الخارج لضمان مستقبلهم المادي، تدفع العقدة العالمية التي ولدتها « الحرب ضد الإرهاب » المناضلين إلى خوض معارك عالمية وخيالية، وكما يهاجر المرء إلى فرنسا للعمل هربا من اليأس المخيم في الديار، يهاجر أيضا للعراق ليحارب، فكم من عمليات جهاد ضخمة قام بها أناس جاؤوا من بعيد، وغالبا من مناطق ظلت نسبيا بأمأن من النزاعات، كما هو حال المغرب.

يفضي الحرمان الاجتماعي إلى نوعين من الابتعاد عن السياسة: الانسحاب والراديكالية. وخير مثال على ذلك الجزائر، ففي البداية كانت هناك الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت تسعى إلى إصلاح الدولة، وجاءت بعدها الجماعة الإسلامية المسلحة التي سعت إلى الإطاحة بها، وظهر أخيرا تيار أكثر راديكالية وهو الجماعة السلفية للدعوة والجهاد التي تحولت إلى فرع القاعدة ببلاد المغرب العربي التي « ارتدت » عليها. يبدو إذن أن الذين لا يمكنهم الفرار خارجا يتحركون في الداخل وينسبون أنفسهم إلى تنظيم عالمي أملين أن يصدقهم الناس رغم أن علاقاتهم بذلك التنظيم علاقات متوترة. وهذا هو ما يسمح للقاعدة أن تكون حاضرة في كل مكان، إذ بإمكان أي كان أن ينقمصها، وأيضا كل مسلم غاضب غير راض قد يتهم بكونه إرهابيا بالقوة، هكذا تقتحم « الحرب ضد الإرهاب » كل الحارات.

وهنا يجب التمييز بين الدعاية والواقع. فمن المؤكد أنه يوجد في العالم أشخاص خطيرون مستعدون للقتل وتعريض أنفسهم للقتل، والبعض منهم تحركهم إيديولوجيات إسلامية، ولكن « الحرب ضد الإرهاب » ولدت جوا رهيبا من الرعب وخلقت مخاوف وكوابيس حقيقية بلغت حدودا غير معقولة. وحسب أوروبولن ففي سنة 2006 وقعت 500 عملية إرهابية، واحدة منها أمكنت نسبتها إلى إسلاميين، وهي عملية لم تتج. وفي تجربة حديثة أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية، تمكنت شركة "ترنسبورتايسن سيكوريتي سيستم" من خداع الحراس المكلفين بأمن المطارات ست مرات من عشر باستعمال قتابل زائفة، وبنسبة ثلاثة على أربعة في لوس أنجلس. ومع ذلك، لم تقع أية عملية إرهابية في هذا البلد منذ 2001. فلو كانت هناك خلايا جهادية نائمة تتحين الفرصة لتنتقل إلى الفعل، لكان أمرها انكشف.

وخارج مناطق المعارك يندر وجود الإرهاب الإسلامي « بالتقسيط ». أما في مناطق المعارك، فإن الغزو الأجنبي هو الذي ولد أشكالاً وتقنيات للمقاومة وأنماطاً غير مسبوقة في التنظيم، بما في ذلك بعض فروع القاعدة أو جماعات تقلدها. فغير خاف أن كل أموال العالم وكل الجيوش وكل قمع العالم يظل عاجزا عن إيقاف انتحاري مصمم على فعله.

لا أحد يمكنه إنكار وجود تهديدات حقيقية خارج منطقة المعارك، ولكن الشرطة والمخابرات يمكنهما محاربتها بنجاعة، بل إنهما بيئا بالملوس قدرتهما على الاضطلاع بهذه المهمة، باختصار، يجب أن تتجه الجهود نحو تجريم الإرهاب، لا تسييس « الجهاد ».

ومع ذلك، فإن صناعة الإرهاب أصبحت جزءا لا يتجزأ من علاقتنا بالغرب، هكذا تندفق أموال المؤسسات ومفكري الغرب الاستراتيجيين، مصحوبة بالدعم السياسي والتغطية الإعلامية الضخمة لكل من ينتمي إلى المنطقة ويساعد على تضخيم فزاعة « الحرب ضد الإرهاب ». ومع ذلك، لم يتحقق الأمن، وإن تقاوم الخوف بموازاة مع تكاثر آليات التحكم وال ضبط التي تزيد في عمر الأنظمة الحاكمة. وحل الخوف من الإرهاب بطريقة مدروسة ليعوض التبريرات القومية التي كانت سابقا تسوغ

تأجيل الديمقراطية.

صحيح أن الديمقراطية تمر بأزمة في مناطق العالم الأخرى، لأنها أخلفت وعودها. ولكنها مزدرة في ديارنا قبل أن توجد، بل إن الكلمة نفسها لا تحظى بالمصداقية، ففي نظر الرأي العام العربي، أصبحت «الديمقراطية» المرادف الكريه لنفاق الأنظمة القمعية، وبرنامج المحافظين الجدد الداعي إلى الضربات الاستباقية، والتدخل الأجنبي عموماً. بل إن المنظمات غير الحكومية هي أيضاً فقدت المصداقية، فبعضها غلب على توجهه الطابع التجاري، مما جعله يفقد الصلة بالواقع المحلي، كما أن أطره رهنوا مستقبلهم ورؤيتهم بالغرب الذي يقدم لهم المساعدات المالية، هكذا غاب النضال ليحل محله البحث عن المواقع والمناصب.

وحتى في الحالات التي تنجز فيها هذه المنظمات عملاً جيداً كما هو شأن "مركز كارتر" الذي أوفد مبعوثين له خلال انتخابات يناير 2006 بفلسطين، فإن المجتمع الدولي لا يولي أية أهمية للقرارات أو التحاليل التي تقدمها، بل إنه فرض عقوباته لأن الناخبين اختاروا بالأغلبية التصويت على حركة حماس؛ ونتيجة لتلك العقوبات نشهد الآن مأساة حقيقية، حيث يعيش مليون ونصف فلسطيني تحت الحصار ويعانون من الجوع في قطاع غزة.

أصبح الأمل في إحلال الديمقراطية بمنطقتنا أملاً واهياً، فالأطراف الفاعلة التي تأتي تاريخياً بالتغيير من مناضلين نقابيين وسياسيين وطلبة لم يعد لهم حول ولا قوة. أما الفاعلون الجدد من أقليات جهوية أو لغوية ومن صحفيين ومتقنين مستقلين، فإنهم يجدون صعوبة في رص صفوفهم للتحرر من ربة سياسة استبدادية متجذرة منذ عقود وعقود.

وليس بإمكاننا التنبؤ بأدوات التغيير التي ستبرز إلى الوجود في خضم المقاومات الجانبية المتكاثرة. في مصر وباكستان، يبدي بعض القضاة والمحامين مقاومة شجاعة للإبقاء على تماسك القضاء المستقل. وفي المغرب والجزائر، يناضل مجموعة من الصحفيين من أجل حرية التعبير. وفي كل مكان من العالم الإسلامي، يبتدع مجموعة من المفكرين الدينيين روابط جديدة بين الإسلام والديمقراطية والتحديث.

من الأكيد أن الدولة الاستبدادية ماهرة خبيرة بامتصاص التغيير وتحويل مجراه، بيد أنها ليست آلة كاملة لا يمكن اختراقها. فكل الفضاءات التي أبدعتها من أجل المناورة، تشكل أيضاً مساحات حقيقية لممارسة الفعل السياسي. ولا بد في النهاية أن توجد بعض المنافذ، وإن المفاجأة آتية لا مناص، ذلك أن اغلب تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم وقعت في بلدان استبدادية « هجينة ».

ومن أجل المساهمة في التغيير، علينا أن « نضفي الطابع الأهلي » على الخطاب التقدمي، وننفخ الروح في الهدف المشترك الذي يشمل الأمة والإسلام، ولكنه لا يقتصر عليهما، علينا أن نقدم رؤية تتجه إلى حاجات الناس المباشرة، وفي الآن نفسه تجعلهم ينخرطون في مشاريع أوسع للديمقراطية والسلام.

سنرحب بما تقدمه لنا أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من مساعدات، ولكن هذه البلدان إن كانت حقاً تريد تثبيت الديمقراطية في ديارنا، فعليها أن تبدأ بالاستجابة بجدية وفعالية للانشغالات المحلية. فلا جدوى من خطاب « الديمقراطية » ما لم يتحرر من ضغط الأهداف الجيوسياسية الكبرى، وما لم يعط الأولوية للتعاون مع الحركات التقدمية المحلية.

إن الناس في حاجة إلى أن تفتح أمامهم الآفاق الرحبة، ذلك مطمئهم ومساعدهم. هنا إذن يجب أن يتحرك التقدميون وبيادروا. وبهذه الطريقة سيقام نظام سياسي ديمقراطي شكلاً ومضموناً، ولا يهم حينها اللغة التي سنستعملها لوصف هذا النظام.